

الموازاة، وكل ذلك في تكامل وانسجام مع مجلس النواب لما فيه خدمة الصالح العام والدفاع عن القضايا العادلة للأمة؛ انتهى المنطوق المولوي السامي.

لا يفوتني أن أجدد لمكونات المجلس شكري على الثقة التي وضعتموها في شخصي المتواضع في إطار تناوب بين منحدرات هذا المجلس وفي إشارة دالة للتقدير الذي يحظى به الفاعل الاجتماعي ضمن مكونات وتركيبه مجلسنا الموقر.

السيدات والسادة،

لقد جرت العادة أن تكون مثل هذه المناسبة التي نلتئم فيها اليوم فرصة لعرض حصيلة المجلس، حصيلة رقمية للمنجز فيها، حصيلة للأوراش التي فُتحت فيها، حصيلة تقييمية تهم مجالات فعل المجلس في دائرة اختصاصاته الدستورية، لكن اسمحو لي أن أخرج عن هذه المنهجية قليلا فأدرج الحصيلة في ملحق لهذه الكلمة مع تخصيص هذه الأخيرة في تفاصيلها للمنتظر وللمأمول من عملنا.

فباشرة بعد انتخابي رئيسا لهذه المؤسسة شرعت بمعية المكتب في عمل تواصل كبير وانصات عميق لكل المتدخلين في عمل المجلس، من إدارة برلمانية ومن هياكل، لغاية وضع استراتيجية تغطي الولاية التشريعية، تكمن منطلقاته في التشخيص الدقيق للأعطاب وتتمين المكتسبات، في حين تتجلى أدواته في إبداع هيكلية إدارية منتجة بموارد بشرية مؤهلة وبخبرة ذاتية قادرة على مواكبة عمل السيدات والسادة المستشارين.

أما غايتنا فهي تفعيل الخيار الدستوري لبلادنا في التوفر على برلمان بمجلسين، مجلس يعكس المزاج السياسي ومجلس يمثل الجهات والجماعات الترابية الأخرى، إلى جانب تمثيلية الحزبات السوسيوميثنية والنقابية، لذلك يقع على عاتق مجلسنا واجب بصم التشريع كما الرقابة والتقييم بطابع خصوصيته وتركيبته، ونقل خبرات مكوناته لتجويد التشريع وتقييم السياسات العمومية، لاسيما في المجالات التي يحظى فيها مجلسنا بالأسبقية، وتشكيل فضاء للرزانة والخبرة في تكامل مع دور مجلس النواب.

إن هذا الطموح يقتضي انخراط الجميع ومواكبة للفرق والجموعات وتوظيفها أمثل لما يتيح الدستور كما النظام الداخلي للمجلس من ممرات وقنوات.

إن مجلسنا ليس مجلسا مضافا، ولا مجلسا لهدر الزمن التشريعي ولا لإطالة أمل المسلسل التشريعي ولا لتعقيد إجراءات مساطر إخراجها، إن مجلسنا يجب على خيار الجهوية الترابية، إنه فضاء لتمثيل الجهات ونقل انشغالها، إنه يجسد نقطة تلاقي بين وحدة الدولة ونزوعها للتنظيم الجهوي، لذلك أستغرب كثيرا حينما أطلع دعوات لإلغائه والاستغناء عنه، هذه النظرة الضيقة غير المنفتحة على التجارب المقارنة الذي يجعل من مجالس البرلمان على غرار مجلسنا فضاء لتمثيل الترابي وللحوار بين حساسيات

محضر الجلسة رقم 029

التاريخ: الأربعاء 30 جادى الآخرة 1443 هـ (2 فبراير 2022م).

الرئاسة: السيد نعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: اختتام الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى (دورة أكتوبر 2021).

السيد نعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

نلتئم اليوم السيدات والسادة لكي نختتم الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى، دورة أتت في سياق خاص يمثّل ابتداء في المسلسل الانتخابي الذي عاشته بلادنا والذي هم جميع مستويات التمثيل بأجندة تزامن فيها انتخاب أعضاء مجلسي البرلمان ولأول مرة، ويتجسد ثانيا في أن هذه الدورة عرفت تنصيب حكومة جديدة بعد تعيينها من قبل جلالة الملك والمناقشة والتصويت على أول قانون للمالية في ولايتها، مما يجعل هذه الدورة دورة استثنائية بامتياز وسياسية بامتياز، إذ عرفت تشكيل أغلبية ومعارضة جديتين، كما شهدت نقاشات مستفيضة حول الخيارات التي عبرت عنها الحكومة في برنامج تنصيبها.

هذه الدورة أيضا افتتحت بخطاب سامي ألقاه جلالة الملك حفظه الله، عبر عن تطلعات جلالته من أن تشكل هذه الولاية منطلقا لهذا المسار الإرادي والطموح الذي يجسد الذكاء الجماعي للمغاربة، مما يُلقِي مسؤوليات جسام على مؤسستنا للانخراط في الورش الإصلاحية الكبير الذي يقوده جلالة الملك، الرامي إلى تعزيز بناء مؤسسات الدولة الحديثة بتعاقد اجتماعي واقتصادي وبرهانات للتنمية من خلال مدخل النموذج التنموي الجديد.

كما شهدت هذه الدورة انتخابات لرئاسة المجلس وهيكلية جديدة لمكتبه وتشكيل للجانة الدائمة وتأسيسا لفرقه ومجموعاته في زمن قياسي ضاغط، وبهذه المناسبة أقدم بجزيل الشكر لحضرة صاحب الجلالة أعر الله أمره على برقيته السامية وتنهئته الكريمة وبالتوجيه السامي المُصنّن بها للعمل على "ترسيخ المكانة المتميزة للمجلس في البناء المؤسسي الوطني، من خلال الرفع من أدائه تشريعا ورقابيا، مع مواصلة تفعيل دوره في مجال الدبلوماسية

والحريات الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمحالية للحقوق والحريات، ومع هيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية الانشغالات الاجتماعية والتنمية، لهذا لم يعد من المقبول أن تُبقي علاقات مجلسنا بهذا النسيج المؤسساتي، علاقات حد أدنى.

السيدات والسادة،

إن انخراطنا في الدينامية التي تعرفها بلادنا، يقتضي التزاما أكبر منا جميعا واهتماما أكبر بصورة مؤسستنا، عبر احترام واجب الحضور، وهي مناسبة لأشكر السيدات والسادة المستشارين على حضورهم الفعال ضمن هذه الدورة، لا كما ولا كيفا، والتعاطي الإيجابي مع قضايا الوطن والمواطنين، فالبرلمان هو الفضاء الأنسب لاحتضان النقاشات العمومية، وورشات التفكير، والحوار بين مختلف المتدخلين، لهذا فإن الرئاسة بصدد تطوير تجربة المنتديات التي ينظمها مجلسنا، والتي تحظى بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأخص بالذكر: "منتدى العدالة الاجتماعية" و"الجهوية المتقدمة"، بالنظر لكونها يهتان تركيبة المجلس وحساسيته التمثيلية.

لذا، فإن تطوير هذه التجربة يتوقف على ديمومتها وتنوع محاورها، واختيار الرهن منها، وتنوع مخرجاتها وتحويلها إما إلى مبادرات تشريعية، أو إلى عناصر للتقييم أو لمساءلة الحكومة؛ كما نعزم أيضا خلق منتديات أخرى للنقاش سنتكبد على مناخ الأعمال والغرف المهنية وقضايا الشباب وقضايا أخرى.

وإذا كان العمل التشريعي للبرلمان أصبح مقتصرًا في غالبيته على التعديل والتصويت، وأن زمن المبادرات التشريعية الخاصة بالبرلمانيين قد أصبح جزءًا من الماضي الذهبي لعصر البرلمانات، فإن ذلك لا يمنعنا من البحث عن السبل الكفيلة بتطوير تجربة "مقترحات القوانين"، لاسيما وأن الفقرة الأخيرة من الفصل 82 من الدستور تنص على أنه "يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة"، لهذا سنعمل، إلى جانب الفرق والمجموعات، على البحث عن الصيغ الكفيلة بتطوير قدرات المستشارات والمستشارين التشريعية، ومصاحبهم لتقديم مقترحات ناضجة في مضمونها وصياغتها.

أما على المستوى الرقابي، فإن مواعيد الأسئلة الأسبوعية والشهرية، تطرح علينا تحديات انسجامها ووحدة موضوعاتها، وجاذبيتها بالنسبة للمتلقى على اعتبار أن الأمر يتعلق بجلسات متلفزة، والعائد التواصل منها بالنسبة لمقدمها وأيضًا للحكومة، لهذا سيشكل موعد تعديل النظام الداخلي فرصة مناسبة لطرح مشاريع تصوراتنا بهذا الخصوص.

لكن يبقى سبق مجلسنا لمناقشة تقرير رئاسة النيابة العامة المتعلق بتنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة، حدثًا هامًا أيضًا، يجسد استقلالية السلطتين التشريعية والقضائية مع إمكانية التعاون بينهما.

مهمية وسوسيو-اجتماعية.

إن البرلمان لم يعد ومنذ زمن واجهة للتمثيل السياسي فقط، لقد استوعبت تجارب دستورية عدة ومنها تجربة بلادنا أن نظام المجلسين يساهم في التنخيب وفي توسيع دائرة التمثيل وفي إضافة مواضيع جديدة مستمدة من حكمة وخبرة مكوناته بمنحدرات مغايرة إلى النقاش السياسي.

السيدات والسادة،

إن تصورنا لعمل المجلس يكمن في تقييم موضوعي لخصيلته الأولى في ظل الدستور الجديد 2015-2021، ومدى تمكن المجلس من ملء كل الاختصاصات التي خولها له الدستور، وأيضًا مدى احترام الحكومة وتقيدها بالمجالات التي جعلها الدستور مجالًا لامتياز مجلس المستشارين، سواء من خلال مسطرة الإيداع بالأسبقية أو في تطلبه لأغلبية معينة في حال إعمال التصويت النهائي من قبل مجلس النواب.

هذا العمل التقييمي يمتد إلى فتح ورش تعديل النظام الداخلي بنفس التجديد، وبطموح لإبداع تصورات لإعمال الأحكام الدستورية، في افتتاح على تراكبات الممارسة وعلى ما تقدمه الأنظمة المقارنة من دروس، وأيضًا في استحضار لقرارات القضاء الدستوري ذات الصلة، وفي تنسيق وتكامل مع النظام الداخلي لمجلس النواب كما تتطلب ذلك الفقرة الثانية من الفصل 69 من الدستور.

أما ورش النظام الداخلي الذي أدعو الجميع للمساهمة فيه، فنأمل من خلاله وعبره، تحسين الأداء التشريعي والرقابي لمجلسنا، وإيجاد صيغ قانونية لقواعد استثنائية قادرة على ضبط حالات غير عادية، كما هو الشأن بالنسبة لتداعيات جائحة كورونا على العمل البرلماني وعلى نظام الجلسات وعلى قواعد التصويت وغيرها... وتطوير نظام حقوق المعارضة، وعلاقات أكثر عمقا مع مؤسسات وهيئات الباب الثاني عشر من الدستور.

إن مجلسنا في حاجة إلى افتتاح أكبر في علاقاته المؤسسية، فمجلس المستشارين ليس هو جلسة الأسئلة الأسبوعية، كما أنه يقينا ليس فضاء يحتضن سلوك التصويت، إن مجلس المستشارين هو جزء من البناء المؤسساتي الدستوري، لذا يقع عليه واجب الانفتاح على باقي المؤسسات، وتوظيفًا أمثلا لما يتيح الدستور كما القوانين، لربط علاقات بها، فهذه المؤسسات إما أنها توفر خبرة في مجال تدخلها، أو تقدم قوة اقتراحية إما بشكل تلقائي أو بناء على طلب أو في مواعيد محددة، كما هو الشأن في التقارير التي تصدرها، أو أنها تعبر عن مشورة بصدد ما هو معروض عليها.

إن البرلمان، وتحديدًا مجلس المستشارين، تتقاطع انشغالاته مع الجزء الكبير من هذه المنظومة المؤسساتية، فهو يتقاسم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الحساسية السوسيو اقتصادية، ومع هيئات الحكامة جزءًا كبيرًا من اهتمامات الفعاليات الاقتصادية الممثلة به، ومع المجلس الأعلى للحسابات هم الحكامة في الجماعات الترابية، ومع هيئات حماية الحقوق

يبحث عن العدالة المجالية وعن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إن دورتنا التي نختتم اليوم أشغالها، والتي سيتم توزيع معطيات إحصائية عنها، لم تكن دورة عادية، بالنظر للسياق الذي أتت فيه، وهو سياق تحكم أيضا في حصيلتها التشريعية والرقابية. فالمواعيد الملزمة لأسبوعية جلسات الأسئلة الشفوية، حتم على مكونات المجلس، في غياب أسئلة مستوفية للآجال القانونية، مناقشة مواضيع محورية تتعلق بالتحديات التي تواجه بلادنا، إضافة إلى ما شكلته مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022 من ضغط على أجندة المجلس.

ولا يسعني في الختام، إلا أن أتمنى لكم ولجلسنا، كامل التوفيق والنجاح. إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقى إلا بالله، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة البرقية المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

برقية مرفوعة

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله

نعم سيدي أعزكم الله؛

بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2021-2022، يتشرف رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه، ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السادة العالمة بالله أدام الله عزه ونصره، أسمي آيات الولاء المقرنة بخالص عبارات الوفاء والإخلاص.

إن هذه الدورة التي نختتمها اليوم، يا مولاي، انعقدت في سياق خاص، بعد الانتخاب المتزامن لمجلسي البرلمان وتنصيب حكومة جديدة، وقد تميزت بحصيلة هامة شملت مختلف واجهات العمل البرلماني، بما يعزز التراكم الإيجابي الذي حققته المؤسسة التشريعية في عهد مولانا أعز الله أمره.

وهكذا يا مولاي، فقد وافق مجلس المستشارين خلال هذه الدورة على واحد وعشرين (21) مشروع قانون يتصدرها مشروع قانون المالية لسنة

هذا التقليد الذي نتمنى تطويره مستقبلا، والتعبير عن مخرجاته بشكل أفضل، والشيء نفسه سيكون، مستقبلا، مع التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المشار إليها في الباب الثاني عشر من الدستور، في تنسيق مع مجلس النواب، وفي استحضار لمقتضيات النظامين الداخليين للمجلسين.

وتبقى واجهة الدبلوماسية البرلمانية إحدى واجهات الفعل الواعدة بالنسبة لمجلسنا، للتعريف بتجربتنا الديمقراطية، وبتطورنا الحقوقي والاقتصادي والسياسي، والطفرة الكبيرة التي عرفتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، وأساسا بعدالة قضيتنا الترابية، وبصدقية وجدية ما تقترحه بلادنا، من خلال مبادرة الحكم الذاتي اللطفي النهائي للنزاع الإقليمي المفتعل حول مغربية الصحراء.

إن مجلسنا الممثل في هيئات دولية وقارية تمثل برلمانات العالم والذي تربطه بالعديد منها روابط الصداقة، هذا فضلا عن العلاقات الشخصية بين مكونات مجلسنا مع نظرائهم في برلمانات عدة، مطالب بتوظيف أمثل لهذا الحضور النوعي الوازن، عبر الإعداد الجيد لتمثيلياتنا، أو تلك التي تتم في إطار التنسيق مع مجلس النواب، وتملكا أكبر للملفات المعروضة، وترافعا قويا حول مصالح بلادنا.

إن الدبلوماسية الموازية، ليست بديلا عن الدبلوماسية الرسمية، إنها مكمل لها، وفاعل إلى جانبها، فجزء كبير من القرارات الوطنية يتخذ من قبل البرلمانات، وجزء من سياسات العلاقات الدولية يهندس في البرلمانات، لذلك كان التوجه إلى البرلمانات جزءا من رهان بلادنا الدبلوماسي، وجزءا من مساهمتنا في الحضور الدبلوماسي لبلادنا ومن إشعاع صورتها، ومن تمتمين روابط الأخوة التي تربطها بالعديد من الدول في مختلف القارات.

ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف دون انخراط حقيقي للسيدات والسادة المستشارين من خلال دعم قدراتهم في المجال الدبلوماسي والترافعي، وهو ما سنعمل على تحقيقه عبر الاتفاقية المبرمة مع وزارة الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربية المقيمين بالخارج.

السيدات والسادة،

بهذا التصور أتوجه إليكم، وهو تصور يقبل الإغناء والإثراء، وسيتم إعماله بتشارك وطيد معكم، وبصيغة تجد فيها كل مكونات المجلس ذاتها.

إن غايتنا، وهي صميم غاية كل واحد منكم، تكمن في توفير السبل الكفيلة لإنجاح المهام الدستورية لمجلسنا، إن ذلك يمر عبر مداخل عدة، تعرضنا لجزء منها سلفا، لكنه يتوقف أيضا على مدى القرب من الانشغالات اليومية للمواطنين والمواطنات في نقاشاتكم، في مبادراتكم، وفي مواقفكم...

إن الديمقراطية التشاركية لا تختزل فقط في الملتزمات التشريعية وفي العرائض، إنما تكمن في استحضار هم خدمة المواطن، وفي احتضان تصورات وفي التعبير عنها، هذا المواطن الذي ينظر إلى تركيبة مجلسنا وهو

حفظكم الله يا مولاي، وأبقى جلالتم على الدوام على القدر ورفيع المقام، وجعل عهد جلالتم المشرق متوهجا بالعطاء ومتميزا بالهاء، وحقق ما ترجونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأدام على جلالتم نعم الصحة والنصر والتمكين، وأقر عين جلالتم بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن، وصاحبة السمو الملكي الأميرة المصونة لالة خديجة، وشقيقكم السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب. والسلام على مقام جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: نعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

وحرر بالرباط يوم الأربعاء 30 جمادى الآخرة 1443 الموافق لـ 02 فبراير 2022.

السيد الرئيس:

شكرا.

وبذلك أعلن عن اختتام الدورة الخريفية.

وشكرا لكم.

2022 ومشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، وعقد ثلاث عشرة (13) جلسة للأسئلة الشفهية حول مواضيع محورية ذات راهنية، وجلسة شهرية واحدة خاصة بالأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة، فضلا عن مناقشته للبرنامج الحكومي طبقا للفصل 88 من الدستور.

وعلى صعيد تقييم السياسات العمومية، فقد اختار المجلس "السياسات العمومية المرتبطة بالشباب" محورا للاشتغال برسم هذه السنة التشريعية. وعلى صعيد آخر، واصل المجلس توطيد علاقات التعاون مع النسيج المؤسساتي الوطني، في أفق تقوية هذه العلاقات على المستوى القانوني من خلال ورش تعديل النظام الداخلي للمجلس.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية، سار المجلس، في ضوء التوجيهات السامية لمولانا أعز الله أمره، على نهج دبلوماسية برلمانية مبادرة واستباقية، حيث تميزت الدورة بإجراء مباحثات مع شخصيات حكومية ودبلوماسية ورؤساء برلمانات واتحادات برلمانية جمهوية وقارية ودولية، والمشاركة في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي بمدريد، وفي عدد من التظاهرات البرلمانية الإقليمية والمحوية على مستوى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذا في الأشغال التحضيرية لعدد من التظاهرات في إطار أشغال "رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي".